THE EDGE
CONSULTANCY
تقارير ذي إيدج الاقتصادية
250 عاماً
من النمو الأمريكي:
من مستعمرة إلى
جمهورية الـ32 تريليون دولار
يوليو 2026

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

الملخص التنفيذي

في الرابع من يوليو 2026 تحتفل الولايات المتحدة بمرور 250 عاماً على إعلان الاستقلال. والمسافة الاقتصادية المقطوعة يصعب المبالغة في وصفها؛ ففي عام 1790، وهو أقدم عام تتوافر له تقديرات موثوقة، أنتج الاقتصاد الأمريكي سلعاً وخدمات بقيمة تقارب 193 مليون دولار بأسعار ذلك الزمن، أنتجها نحو 3.9 مليون نسمة، تسعة من كل عشرة منهم يعملون في الأرض. وفي عام 2026، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنتج الأمة ذاتها 32.4 تريليون دولار، أي ما يقارب 94 ألف دولار لكل فرد من سكانها البالغ عددهم 342 مليوناً، وأن تستأثر بأكبر حصة منفردة من الناتج العالمي بأسعار السوق.

لم تكن الرحلة بين هاتين النقطتين سلسة ولا محتومة؛ فقد مرّت بحرب أهلية أودت بنسبة مدمّرة من رجال الجنوب في سن التجنيد، وكساد محا 45٪ من الناتج الاسمي في أربع سنوات، وحربين عالميتين، وأزمة تضخم، وانهيار مالي عالمي، وجائحة. ومع ذلك، يصمد الخيط الناظم عبر قرنين ونصف: نما الناتج الحقيقي بنحو 3٪ سنوياً في المتوسط، مضاعفاً حجم الاقتصاد كل جيل، وتضاعف الناتج الحقيقي للفرد أربع مرات في حقبة ما بعد الحرب وحدها، من نحو 300,15 دولار عام 1947 إلى ما يقارب 700,69 دولار عام 2025 بدولارات 2017 المتسلسلة.

أما لحظة الذكرى نفسها فهي متينة لا مبهرة؛ إذ يضع مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي نمو الناتج الحقيقي للربع الأول من 2026 عند 2.1٪ على أساس سنوي في تقديره الثالث الصادر في 25 يونيو، متسارعاً من 0.5٪ في الربع الأخير من 2025، مع نمو للعام الكامل 2025 يقارب 2.1٪. ويجري الناتج الاسمي بمعدل سنوي يقارب 31.9 تريليون دولار وفق بيانات مكتب التحليل الاقتصادي؛ بينما يمثل رقم صندوق النقد الدولي البالغ 32.38 تريليون دولار توقّع العام الكامل 2026، فالرقمان متسقان لا متعارضان. وبنية هذا الناتج ما كانت لتُعرف لدى الآباء المؤسسين: فالصناعات الخدمية الخاصة تولّد نحو 72٪ من القيمة المضافة، والصناعة التحويلية نحو 10٪، والزراعة، التي كانت جوهر الاقتصاد التأسيسي، أقل من 1٪ من التوظيف.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

يتتبع هذا التقرير القوس الكامل عبر سبع مراحل، من التوسع الزراعي مروراً بالانطلاقة الصناعية والكساد والحرب والعصر الذهبي بعد الحرب وصولاً إلى الحاضر القائم على التقنية، مستخدماً الإحصاءات الرسمية حيثما وُجدت (من 1929 فصاعداً) والتقديرات الأكاديمية المعيارية حيثما غابت. والغاية ليست الاحتفاء بل المنظور: فآلة النمو التي حملت الولايات المتحدة إلى عامها الـ250 تعمل اليوم بنحو 2٪ لا 4٪، والسؤال الذي سيجيب عنه ربع القرن المقبل هو ما إذا كان الابتكار والطاقة والديموغرافيا قادرة على رفع هذا الاتجاه مجدداً.

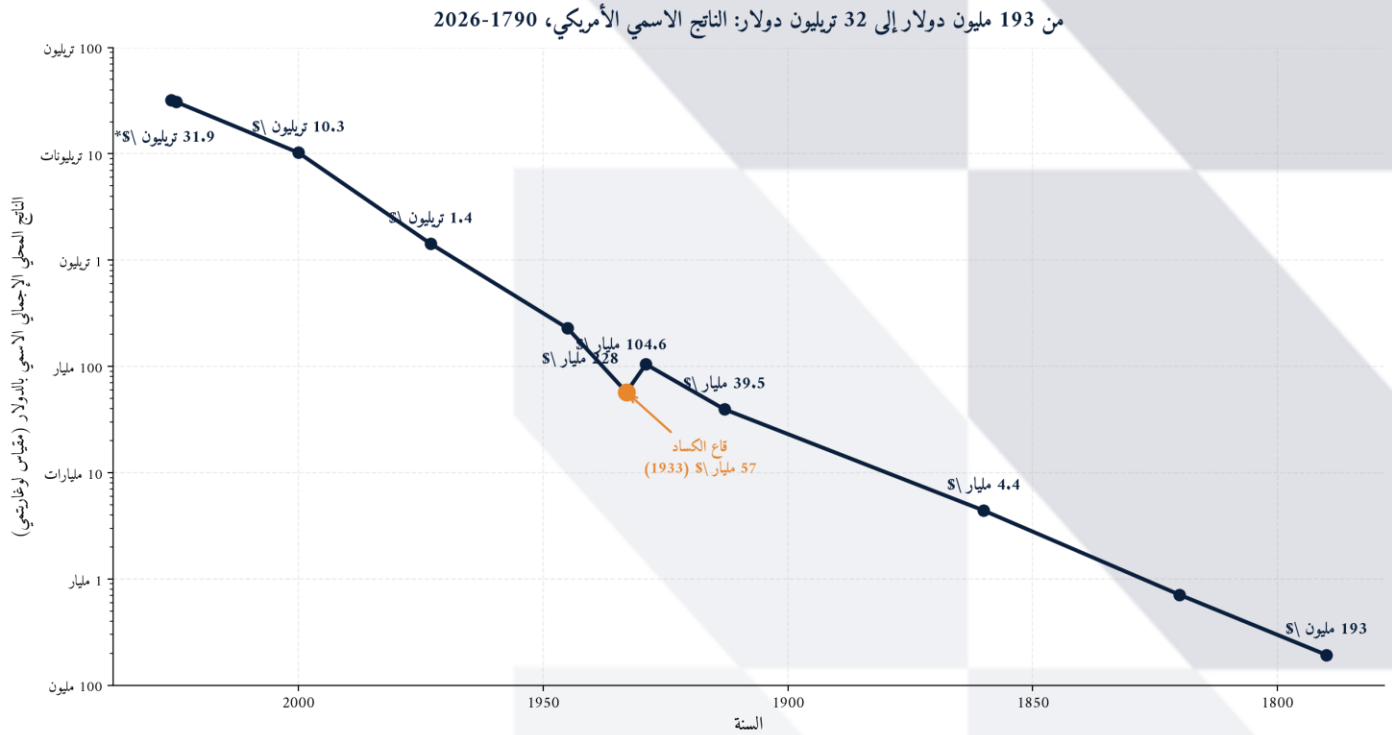

الشكل *1*. قرنان ونصف على خط واحد: الناتج الاسمي الأمريكي، *1790-2026* (مقياس لوغاريتمي). *رقم *2026* هو المعدل السنوي للربع الأول. المصادر: سلسلة *MeasuringWorth* التاريخية؛ مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ صندوق النقد الدولي.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

قياس **250** عاماً: ما نعرفه وكيف نعرفه

لم تكن هناك وكالة إحصائية عام 1776. ولم تبدأ الولايات المتحدة نشر حسابات قومية رسمية إلا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، حين أنشأت وزارة التجارة، بناءً على أعمال الاقتصادي سايمون كوزنتس، تقديرات للناتج القومي الإجمالي تعود إلى عام 1929. وكل ما سبق ذلك يستند إلى إعادة بناء علمية من سجلات التعداد وقوائم الضرائب ودفاتر التجارة وبيانات الإنتاج، وهي أعمال تتجمع اليوم في سلسلة MeasuringWorth الأكاديمية المستخدمة على نطاق واسع لدى مؤرخي الاقتصاد.

لذا يستخدم هذا التقرير سجلّين اثنين: فمن عام 1929 فصاعداً، الأرقام بيانات رسمية من مكتب التحليل الاقتصادي، والقيم الحقيقية معبّر عنها بدولارات 2017 المتسلسلة. وقبل 1929، تُوصف الأرقام بأنها تقديرات تاريخية وينبغي قراءتها كرُتب مقادير لا كقياسات دقيقة. وهذا التمييز مهم للأمانة، لكنه لا يغيّر القصة: فسواء كان اقتصاد 1790 يساوي 180 مليوناً أو 210 ملايين دولار، فإن التضاعف الذي تلاه من رتبة 160 ألف مرة بالقيم الاسمية.

أبرز المحطات المرجعية الموثقة عبر الـ250 عاماً:

السنة	الناتج الاسمي	السكان	حالة البيانات
1790	193 مليون دولار	3.9 مليون	تقدير تاريخي
1860	4.4 مليار دولار	31.4 مليون	تقدير تاريخي
1913	39.5 مليار دولار	97.2 مليون	تقدير تاريخي
1929	104.6 مليار دولار	121.8 مليون	رسمي (BEA)
1933	57.2 مليار دولار	125.6 مليون	رسمي (BEA)
1945	228 مليار دولار	139.9 مليون	رسمي (BEA)
1973	1.43 تريليون دولار	211.9 مليون	رسمي (BEA)
2000	10.25 تريليون دولار	282.2 مليون	رسمي (BEA)
2025	30.76 تريليون دولار	341.9 مليون	رسمي (BEA / التعداد)

الجدول *1*. سنوات مرجعية عبر *250* عاماً. أرقام ما قبل *1929* إعادة بناء أكاديمية (*MeasuringWorth*)؛ ومن *1929* فصاعداً بيانات رسمية من مكتب التحليل الاقتصادي ومكتب التعداد الأمريكي.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

من التأسيس إلى الحرب الأهلية، **1776-1860**: المنصة الزراعية

كان الاقتصاد التأسيسي صغيراً وريفياً ومتجهاً نحو الأطلسي؛ إذ عمل نحو 90٪ من القوى العاملة في الزراعة، وهيمن على الصادرات التبغ والحبوب والأخشاب والأسماك. غير أن منصة النمو كانت قوية على نحو غير معتاد: أرض وفيرة، ونظام قانوني يحمي الملكية والعقود، ومعرفة بالقراءة والكتابة شبه شاملة بين الرجال الأحرار بمعايير ذلك العصر، وبعد 1789 بنية اتحادية أنشأت أكبر منطقة تجارة حرة داخلية في العالم.

بين 1790 و1860 نما الاقتصاد نحو ثلاثة وعشرين ضعفاً بالقيم الاسمية، من نحو 193 مليون دولار إلى 4.4 مليار دولار، بمتوسط يقارب 4.5٪ سنوياً استمر سبعة عقود. وتضاعف عدد السكان ثماني مرات إلى 31.4 مليون نسمة. وخفّضت القنوات المائية ثم السكك الحديدية كلفة نقل السلع؛ وحوّلت محالج القطن والحصّادات الآلية إنتاجية المزارع؛ واستوردت مصانع النسيج المبكرة في نيو إنغلاند الأساليب الصناعية البريطانية وطوّرتها. ويجب أن يُسجَّل بوضوح أيضاً أن حصة كبيرة من هذا النمو، خاصة في اقتصاد التصدير الجنوبي، بُنيت على عمل المستعبَدين، وهي كارثة أخلاقية شكّل إرثها الاقتصادي القرن الذي تلاها.

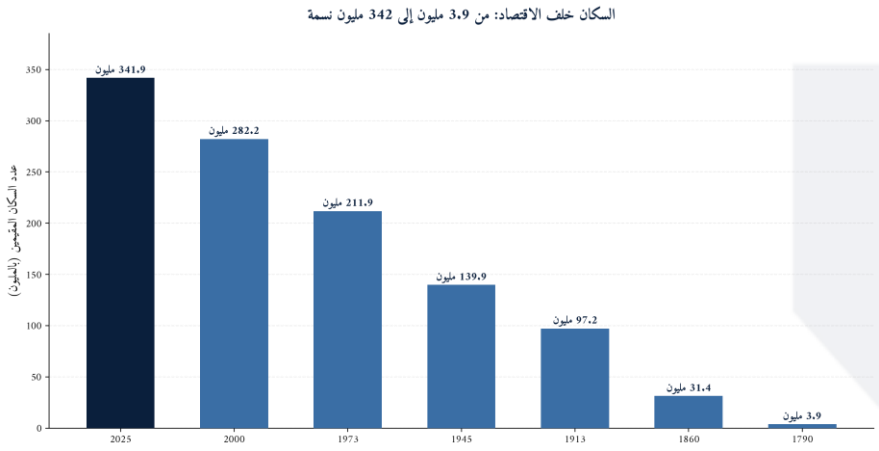

الشكل 2. المحرك الديموغرافي: السكان في سنوات مرجعية، 1790-2025. المصادر: مكتب التعداد الأمريكي؛ سجلات التعداد التاريخية.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

الانطلاقة الصناعية، 1865-1913: التحول إلى أكبر اقتصاد

نصف القرن الذي أعقب الحرب الأهلية هو مفصل التاريخ الاقتصادي الأمريكي. فقد تلاقى الفولاذ والنفط والكهرباء وشبكة السكك العابرة للقارة مع الهجرة الجماعية وأسواق رأس المال العميقة لتصنيع البلاد بوتيرة لم يشهدها العالم. ونما الناتج الحقيقي بنحو 4٪ سنوياً على مدى خمسة عقود. وبحلول ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وبحسب معظم التقديرات العلمية، كانت الولايات المتحدة قد تجاوزت المملكة المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بالناتج المطلق، وهو موقع لم تتخلَّ عنه بأسعار السوق منذ ذلك الحين.

وبحلول عام 1913، عشية الحرب العالمية الأولى، بلغ الناتج الاسمي الأمريكي نحو 39.5 مليار دولار وعدد السكان نحو 97 مليوناً. وكانت البلاد تنتج من الفولاذ أكثر مما تنتجه بريطانيا وألمانيا مجتمعتين، وكانت شركات مثل ستاندرد أويل وكارنيغي ستيل وجنرال إلكتريك قد ابتكرت نموذج الشركة الصناعية الحديثة. وأنشأت احقبة ذاتها الدولة التنظيمية في طورها الجنيني: قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار عام 1890، وقانون الاحتياطي الفيدرالي عام 1913، وضريبة الدخل الدستورية في العام نفسه، وهي مؤسسات ستحدد حوكمة الاقتصاد للقرن التالي.

الكساد والحرب، 1929-1945: الانهيار والتعبئة

يمثل العقدان من عام 1929 أعنف تأرجح اقتصادي في السجل الرسمي. فمن ذروة 104.6 مليار دولار عام 1929، هبط الناتج الاسمي إلى 57.2 مليار دولار بحلول 1933، بانهيار نسبته 45٪؛ وتراجع الناتج الحقيقي بنحو الربع، وبلغت البطالة نحو عامل واحد من كل أربعة. وعانى النظام المصرفي موجات من الإخفاقات، وهبطت الأسعار عاماً بعد عام، مما عمّق العبء الحقيقي للديون.

ووسّعت استجابة «الصفقة الجديدة» الدور الاتحادي بشكل دائم: فتأمين الودائع، وتنظيم الأوراق المالية، والضمان الاجتماعي، وقانون العمل، كلها تعود إلى تلك السنوات، وكذلك الحسابات القومية الرسمية نفسها، التي أُنشئت تحديداً كي لا يحلّق صانعو السياسات مجدداً في العتمة.

ثم أثبتت الحرب العالمية الثانية الحجم الكامن للاقتصاد. فبين 1939 و1944 تضاعف الناتج الحقيقي تقريباً مع تحوّل الصناعة إلى الإنتاج الحربي، واختفت البطالة، وبلغ الإنفاق الاتحادي نحو نصف الناتج. وأنهت الولايات المتحدة الحرب وهي تنتج نحو نصف الناتج الصناعي العالمي، وتحوز غالبية الذهب النقدي في العالم، وترسو عليها منظومة بريتون وودز الجديدة التي وضعت الدولار في مركز المالية العالمية، وهو موقع يحتفظ به عند الذكرى الـ250.

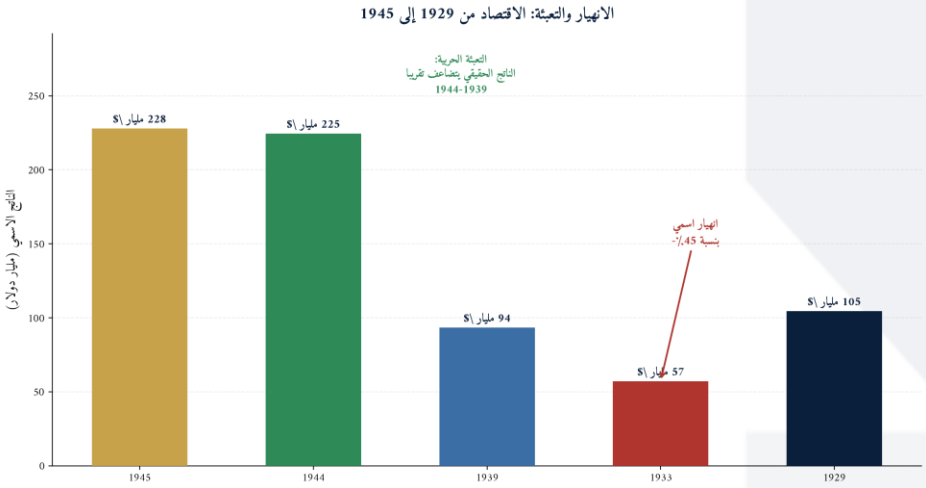

الشكل 3. أعمق سقوط وأسرع صعود في السجل الرسمي، 1929-1945. المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

العصر الذهبي وما بعده، **1947-2000**: الرخاء الجماعي

يظل ربع القرن التالي للحرب المعيار المرجعي للرخاء واسع القاعدة. فقد نما الناتج الحقيقي بنحو 4٪ سنوياً من 1947 إلى 1973، وارتفع الناتج الحقيقي للفرد بنحو 2.5٪ سنوياً، من نحو 300,15 دولار إلى 100,28 دولار بدولارات 2017 المتسلسلة. واجتمعت شبكة الطرق السريعة بين الولايات، وقانون الجنود العائدين، والطاقة الرخيصة، وقوة عاملة شابة، وريادة صناعية بلا منازع، لبناء الطبقة الوسطى الحديثة. وتضاعف تقريباً تملّك المساكن وامتلاك السيارات والالتحاق الجامعي.

وأغلقت صدمة النفط عام 1973 ذلك الفصل. وجلب العقد التالي تجربة جديدة هي الركود التضخمي، إذ تعايش تضخم تجاوز 13٪ في ذروته عام 1980 مع الانكماش، ولم ينكسر إلا بالتشديد الحاد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي برئاسة بول فولكر، الذي دفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى نحو 20٪ والبطالة فوق 10٪ قبل استعادة استقرار الأسعار. واستؤنف النمو على اتجاه أدنى يقارب 3٪. ثم أعادت الثمانينيات والتسعينيات بناء الزخم عبر إلغاء القيود التنظيمية، وكبح التضخم، وعولمة التجارة، وقبل كل شيء تقنية المعلومات: فبحلول عام 2000، كان التوسع المدفوع بالإنترنت قد حمل الناتج الاسمي فوق 10 تريليونات دولار وحقق، لفترة وجيزة، فوائض في الموازنة الاتحادية.

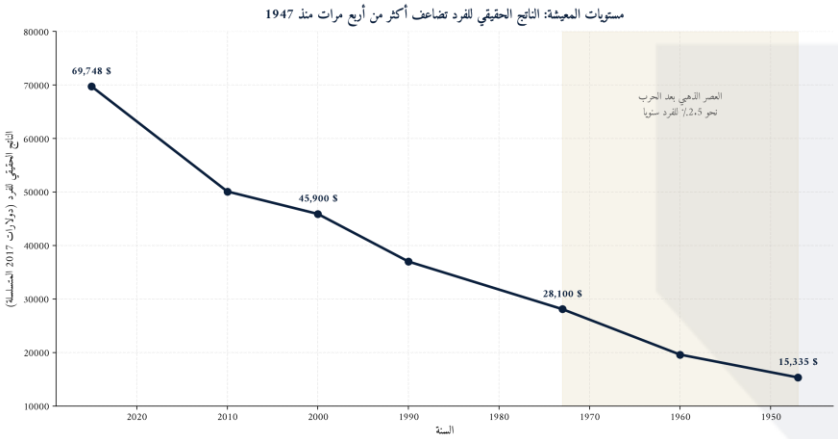

الشكل 4. الناتج للفرد تضاعف أكثر من أربع مرات منذ 1947. المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ مكتب التعداد الأمريكي.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

الاقتصاد الحديث، 2000-2026: الصدمات والمرونة والخدمات

اختبر الربع الأول من القرن الجديد الاقتصاد ثلاث مرات. فقد أنتجت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أعمق ركود منذ الثلاثينيات، ووجهت بأسعار فائدة صفرية وتيسير كمي وإنقاذ مالي على نطاق غير مسبوق. ثم ضغطت جائحة 2020 صدمة وتعافياً بحجم الكساد في ثمانية عشر شهراً، إذ هبط الناتج الحقيقي بأسرع وتيرة فصلية مسجلة قبل أسرع ارتداد في السجلات الحديثة. أما التضخم الذي تلاها، وبلغ ذروته فوق 9٪ في يونيو 2022، فقد أُعيد إلى قرب المستهدف عبر أشد دورة تشديد للاحتياطي الفيدرالي في أربعة عقود دون الركود العميق الذي توقعه معظم المتنبئين.

وعبر الصدمات الثلاث، واصل التحول الهيكلي للاقتصاد مسيرته. فالصناعات الخدمية الخاصة تولّد اليوم نحو 72٪ من القيمة المضافة؛ والصناعات السلعية الخاصة نحو 17٪؛ والحكومة نحو 11٪. وتسهم الصناعة التحويلية بنحو 10٪ من الناتج ونحو 8٪ من التوظيف، بينما تنتج من الناتج الحقيقي أكثر من أي وقت مضى بفضل الأتمتة. وتوظف الرعاية الصحية والتعليم نحو 13٪ من العاملين، أما الزراعة، المهنة التأسيسية لتسعة من كل عشرة أمريكيين، فتوظف اليوم نحو 1٪ بينما تطعم البلاد وتصدّر فائضاً. ومحرك الاستثمار الراهن لا تخطئه العين: بناء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، إذ كان قطاع المعلومات أكبر مساهم منفرد في نمو الربع الأول من 2026 بحسب مكتب التحليل الاقتصادي.

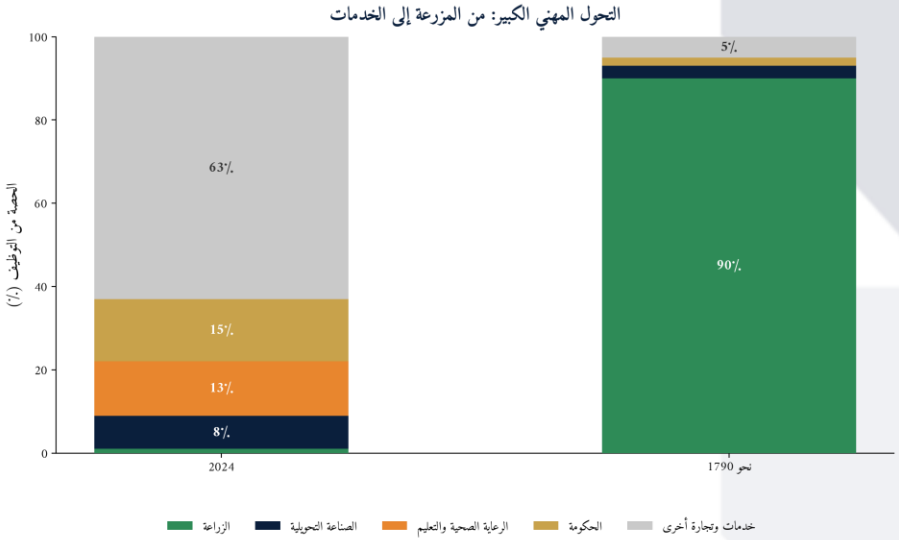

الشكل 5. التحول المهني الكبير، نحو 1790 مقابل 2024 (حصص تقريبية). المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية؛ تقديرات التعداد التاريخية.

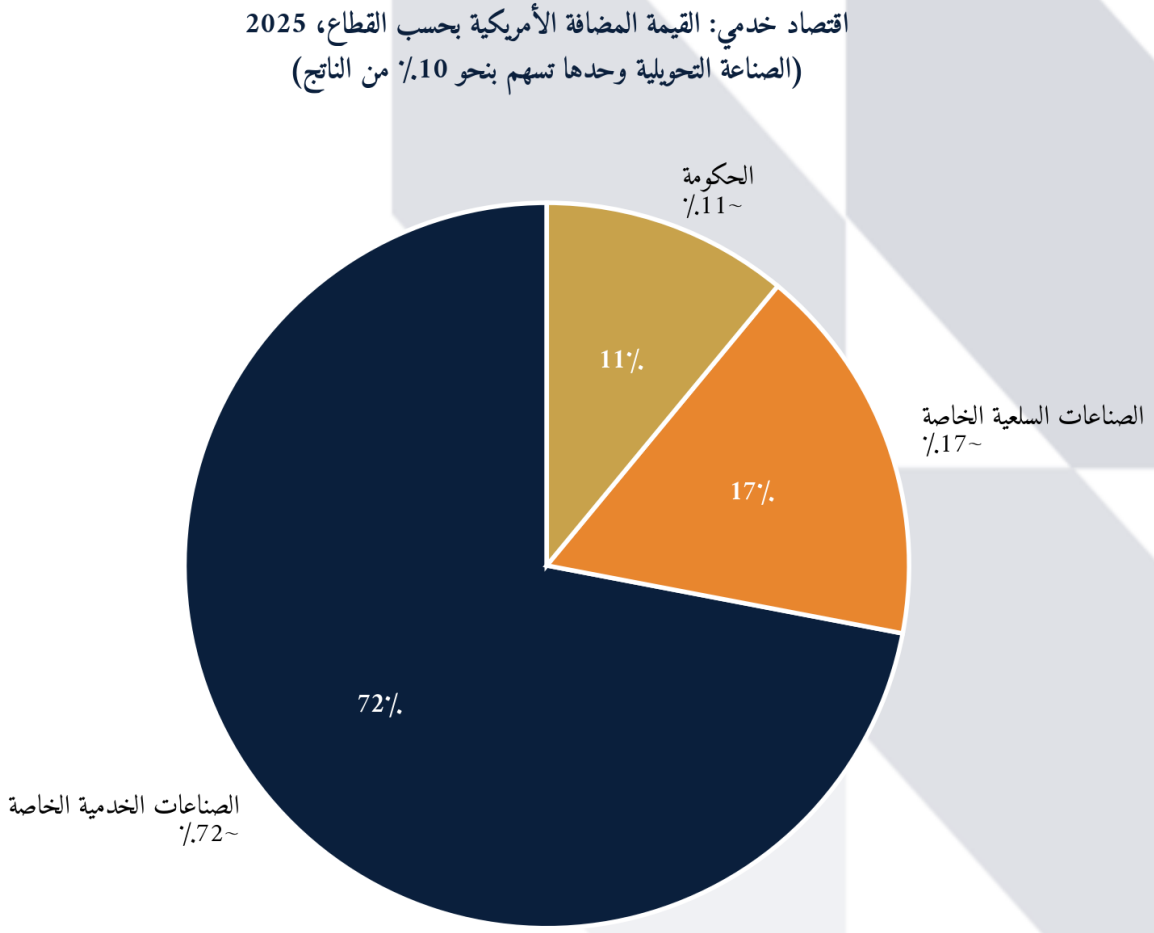

الشكل 6. اقتصاد خدمي: القيمة المضافة بحسب القطاع، 2025. المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، الناتج بحسب الصناعة.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

الموقع العالمي عند 250 عاماً

عند ربع الألفية، تظل الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم بأسعار السوق وبهامش واسع. فتوقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لأبريل 2026 تضع الناتج الاسمي الأمريكي عند 32.38 تريليون دولار لعام 2026، مقابل 20.85 تريليون للصين، و5.45 تريليون لألمانيا، و4.38 تريليون لليابان، و4.26 تريليون للمملكة المتحدة، و4.15 تريليون للهند. والناتج الأمريكي للفرد، المتوقع قرب 400,94 دولار، يفوق نظيره الصيني بأكثر من ست مرات. وبمقياس تعادل القوة الشرائية، الذي يعدّل لمستويات الأسعار، يكون الاقتصاد الصيني أكبر حجماً، في تذكير بأن الصدارة تتوقف على المسطرة؛ لكن بأسعار السوق التي تحكم المالية العالمية وفوترة التجارة وأسواق رأس المال، استمر التقدم الأمريكي نحو 135 عاماً.

وأسس هذا الموقع عند الذكرى الـ250 ظاهرة في البيانات: دور الدولار كعملة احتياط، وعمق أسواق رأس المال الأمريكية، ووضعية المصدّر الصافي للطاقة مع انخفاض حاد في الاعتماد على الاستيراد بفضل ثورة النفط الصخري، والفائض الزراعي، ونمو ديموغرافي يفتقر إليه معظم النظراء المتقدمين، وريادة مستمرة في التقنية الطليعية، تتجلى حالياً في تركّز استثمارات الذكاء الاصطناعي وقدرته الحاسوبية. أما مواطن الهشاشة فظاهرة بالقدر ذاته: دين اتحادي بحوزة الجمهور يقارب حجم الناتج السنوي، وعجز هيكلي في تجارة السلع، واحتياجات تجديد البنية التحتية، والاقتصاد السياسي لتوزيع النمو بعدالة أكبر عبر المناطق والأسر.

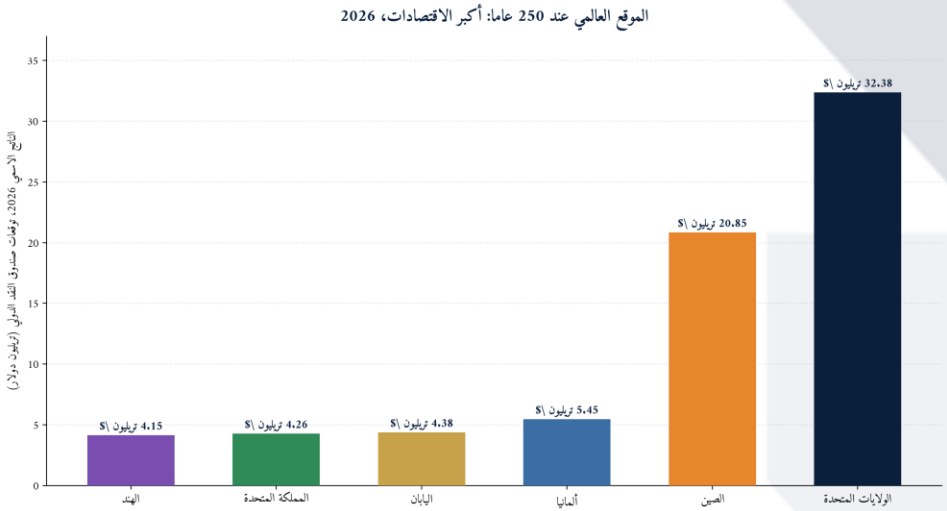

الشكل 7. أكبر الاقتصادات بالناتج الاسمي، توقعات 2026. المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026.

250 عاماً من النمو الأمريكي: من مستعمرة إلى جمهورية الـ32 تريليون دولار

ماذا تعلّمنا 250 عاماً من النمو

بمتوسط قرنين ونصف، يبدو معدل النمو الأمريكي عادياً في أي سنة منفردة واستثنائياً في أثره التراكمي. فنمو حقيقي يقارب 3٪ مستمر على مدى 250 عاماً يضاعف الناتج آلاف المرات. ويروي تفكيك الحقب القصة الحديثة: نحو 4٪ في التوسعين الزراعي والصناعي، ونحو 4٪ مجدداً في العصر الذهبي بعد الحرب، وقرابة 3٪ في أواخر القرن العشرين، ونحو 2٪ منذ عام 2000 مع نضج الاقتصاد وتقدّم سن القوى العاملة وتباطؤ نمو الإنتاجية.

وتبرز من السجل خمسة دروس راسخة. أولاً، المؤسسات تتراكم: فحقوق الملكية وإنفاذ العقود وأسواق رأس المال العميقة ثم السياسة النقدية الموثوقة أنجزت تراكمياً أكثر من أي تقنية منفردة. ثانياً، الانفتاح على البشر كان حاسماً؛ فقد وفّرت الهجرة العمالة والمؤسسين في كل حقبة تسارع. ثالثاً، الأزمات بنت القدرات: فالحسابات القومية وُلدت من الكساد، وشبكة الطرق السريعة والتعليم العالي الجماعي من الحرب وما بعدها، والتنظيم المالي الحديث من أزمة 2008. رابعاً، تركيبة الاقتصاد لا تتوقف عن الحركة، من المزرعة إلى المصنع إلى المكتب إلى السحابة، والسياسات المبنية للبنية السابقة تشيخ سريعاً. خامساً، الصدارة تُستأجر ولا تُملك: فمثال بريطانيا عام 1913 وانبساط الاتجاه الأمريكي منذ 2000 كلاهما ينذر بأن السنوات الخمس والعشرين المقبلة، وفيها الذكاء الاصطناعي وتحول الطاقة والضغط الديموغرافي، ستقرر ما إذا كانت الذكرى الـ300 ستُقرأ كما تُقرأ الذكرى الـ250.

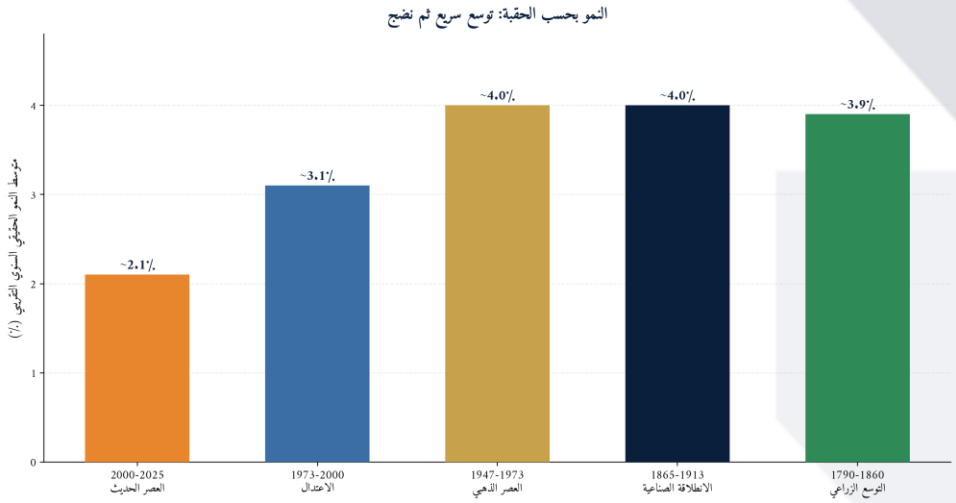

الشكل *8*. النمو بحسب الحقبة: توسع سريع ثم نضج (متوسطات تقريبية؛ أرقام ما قبل *1929* تقديرات تاريخية). المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي؛ *MeasuringWorth*.

الخاتمة

بعد مئتين وخمسين عاماً على الاستقلال، يدخل الاقتصاد الأمريكي ربع الألفية الثاني بوصفه الأكبر والأعمق والأبعد أثراً تقنياً في العالم، منتجاً في ساعات قليلة ما أنتجه الاقتصاد التأسيسي في عام كامل بعد احتساب تغيّر مستوى الأسعار؛ وبالدولارات الاسمية الخام تُقاس المقارنة بالدقائق. والسجل الكامن خلف هذا الموقع سجل تراكمٍ لا معجزات: مؤسسات حمت المبادرة، وانفتاح وفّر البشر ورأس المال، وقدرة متكررة على تحويل الأزمة إلى قدرة جديدة.

وبيانات عام الذكرى ثابتة لا ظافرة: نمو 2.1٪، وتضخم ما زال قيد الترويض، ودين مرتفع، وصدارة عالمية بالقيم الاسمية قائمة لكنها أضيق مما كانت قبل جيل. فالقراءة الأمينة لـ250 عاماً ذات حدين إذن: لا شيء في السجل يوحي بأن التراجع الأمريكي قدر محتوم؛ ولا شيء فيه يوحي بأن الصدارة تلقائية أيضاً. فالقوى ذاتها التي حسمت كل حقبة سابقة، الإنتاجية والديموغرافيا والطاقة والمؤسسات والاستعداد للاستثمار قبل الحاجة، هي التي ستقرر ما إذا كان اتجاه نمو الجيل المقبل أقرب إلى 2٪ في الماضي القريب أم 3٪ في السجل الطويل. وهذا الخيار، أكثر من أي سياسة منفردة، هو السؤال الحقيقي الذي تطرحه الذكرى الـ250.

المنهجية وإخلاء المسؤولية

يجمع هذا التقرير بين الإحصاءات الرسمية والتقديرات التاريخية الموصوفة بوضوح. فجميع الأرقام من *1929* فصاعداً بيانات حكومية أمريكية رسمية: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الحقيقي (بدولارات *2017* المتسلسلة) والتركيبة القطاعية من مكتب التحليل الاقتصادي، بما في ذلك التقدير الثالث للربع الأول من *2026* الصادر في *25* يونيو *2026*؛ وحصص التوظيف من مكتب إحصاءات العمل ودائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية؛ والسكان من مكتب التعداد الأمريكي. والمقارنات الدولية لعام *2026* توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (أبريل *2026*). وجميع الأرقام قبل *1929*، بما فيها محطات *1790* و*1860* و*1913*، إعادة بناء أكاديمية مستمدة من سلسلة *MeasuringWorth* التاريخية وموصوفة بأنها تقديرات تاريخية؛ وهي موثوقة كرُتب مقادير لا كقياسات دقيقة. ومتوسطات النمو بحسب الحقبة في الشكل *8* تقريبية وتمتد عبر السجلّين. وحصص التوظيف لنحو عام *1790* في الشكل *5* تقديرات علمية. هذه المادة للعلم فقط ولا تمثل نصيحة استثمارية؛ وينبغي إعادة التحقق من الأرقام مقابل المصادر أدناه قبل إعادة النشر.

المصادر والمراجع

المراجع مرقّمة؛ ويوصل كل منها بالمصدر الإحصائي أو المؤسسي الأوّلي. البيانات محدَّثة حتى نهاية يونيو *2026*.

الإحصاءات الأمريكية الرسمية

[1] الناتج المحلي الإجمالي، التقدير الثالث، الربع الأول 2026 (الناتج الحقيقي +2.1٪ على أساس سنوي؛ إسهامات القطاعات). - الرابط مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي

[2] حسابات الدخل والناتج القومي: الناتج بالدولار الجاري والحقيقي، 1929 حتى الآن. - الرابط مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي

[3] الناتج الحقيقي والناتج الحقيقي للفرد، دولارات 2017 المتسلسلة (سلاسل تاريخية). - الرابط قاعدة FRED، الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (بيانات *BEA*)

[4] الناتج بحسب الصناعة: القيمة المضافة بحسب القطاع. - الرابط مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي

[5] عدد السكان المقيمين في الولايات المتحدة، تاريخياً وحالياً. - الرابط مكتب التعداد الأمريكي

[6] التوظيف بحسب القطاعات الرئيسية. - الرابط مكتب إحصاءات العمل الأمريكي

[7] قطاعا الزراعة والغذاء والاقتصاد (حصة التوظيف الزراعي). - الرابط دائرة البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة الأمريكية

المقارنة الدولية

[8] آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026: الاقتصاد العالمي في ظل الحرب (توقعات ناتج 2026). - الرابط صندوق النقد الدولي

[9] خريطة بيانات صندوق النقد الدولي: الناتج بالأسعار الجارية، الولايات المتحدة والصين، 2026. - الرابط صندوق النقد الدولي

التقديرات التاريخية (ما قبل 1929)

[10] كم كان الناتج الأمريكي آنذاك؟ الناتج الاسمي والحقيقي، 1790 حتى الآن (إعادة بناء أكاديمية). *MeasuringWorth* - الرابط (سلسلة تاريخية أكاديمية)

[11] التقديرات التاريخية للسكان، 1790-1990. - الرابط مكتب التعداد الأمريكي، التعداد العشري

إخلاء مسؤولية: تُقدَّم هذه المادة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل نصيحة استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية. ورغم الاعتقاد بموثوقية المصادر، لا يُقدَّم أي ضمان بشأن الدقة أو الاكتمال. وينبغي للقراء طلب مشورة مهنية مستقلة قبل اتخاذ قرارات مالية.

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت